ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

Murders and their impact on the value system in Iraqi society
A field study in the correctional institution

*** Corresponding Author**

Hussein Khalil Ibrahim
University of Baghdad – College of Education for Women

Email:

hus.kh88@gmail.com

Keywords: social values - crime - prison

Article history:
Received: 2025-02-11
Accepted: 2025-04-12
Availablonline: 2025-05-01

ABSTRACT

The cultural factors in Iraqi society such as values, traditions and customs have the greatest impact on crime, as most societies strive to instill social values in the hearts of individuals, because they are important in the work to protect the individual from falling into crime and prevention of delinquency. Crime as an inherent phenomenon since ancient times is not devoid of any human societies and is nothing but a reaction to several social, psychological, environmental, educational, economic and cultural factors, and the crime varies in nature, forms, types and methods from one society to another and from time to time depending on the diversity of economic and social conditions And cultural. Therefore, crime is a social phenomenon before it is legal and is a natural consequence of the state of conflict between members of society and social pressures.

The study aims at identifying the factors that influence criminal behavior, and identifying the means by which all intellectuals, clerics, and tribal leaders can redirect members of society to the need to abide by the inherited social values and norms that were the basis for the stability of social control. It aims to work with the responsible authorities involved in maintaining the social order by confronting the dangers of crime and promoting the role of true social values and customs that contribute to building society and reducing crime. Accordingly, this study seeks to employ the social approach in the field study, using the questionnaire form to obtain accurate information and facts required by the study, The study reached a set of results, the most important of which is that the percentage of variables affecting the commission of murder crimes was the place where the crime occurred, as it obtained the highest percentage of (86%). This shows us that urban social environments have a large increase in the number of residents, and murder crimes are more common, and the security services are weak, and therefore they are less controlled than rural environments.

© 2025 wjfh.Wasit University
DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss2.907

جرائم القتل وانعكاسها على المنظومة القيمية في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية

م. حسين خليل ابراهيم
جامعة بغداد- كلية التربية للبنات – قسم الاجتماع

المُستخلص

إنّ العوامل الثقافية في المجتمع العراقي كالقيم والعادات والتقاليد والأعراف لها الأثر الأكبر على الجريمة، فإن أغلب المجتمعات تسعى جاهدة الى غرس القيّم الاجتماعية في نفوس الأفراد، نظرًا لما تشكلهُ من أهمية في العمل على صيانة الفرد من الوقوع في الجريمة والوقاية من الانحراف. والجريمة كظاهرة متأصلة منذ القدم لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية, وهي لا تعدو من أن تكون ردة فعل لعدة عوامل اجتماعية ونفسية وبيئية وتربوية واقتصادية وثقافية، وتتنوع الجريمة من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها وأساليبها من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر تبعاً لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لذا فإن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون حالة قانونية وهي نتيجة طبيعية لحالة الصراع بين أفراد المجتمع والضغوط الاجتماعية .

وتهدف الدراسة الى معرفة العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، وتحديد الوسائل التي يمكن أن تفعل جهود جميع المثقفين ورجال الدين وشيوخ العشائر الى أعادة توجيه أفراد المجتمع الى وجوب الالتزام بالقيم والأعراف الاجتماعية الموروثة سلفاً والتي كانت أساسا لاستقرار الضبط الاجتماعي ، والعمل مع الجهات المسؤولة التي لها صلة بالحفاظ على النظام الاجتماعي بوجوب مواجهة مخاطر الجريمة وتعزيز دور القيم والعادات الاجتماعية الصحيحة التي تسهم في بناء المجتمع والحد من الجريمة. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى الى توظيف منهج المسح الاجتماعي في الدراسة الميدانية، مستعينًا باستمارة الاستبانة للحصول على المعلومات الدقيقة والحقائق التي تتطلبها الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن نسبة المتغيرات المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل كانت لمكان وقوع الجريمة فقد حصلت على أعلى نسبة مقدارها(86%) وهذا يوضح لنا أن البيئات الاجتماعية الحضرية تكون فيها نسبة زيادة كبيرة في عدد السكان, وتكثر فيها جرائم القتل وضعف الأجهزة الأمنية وبالتالي تكون أقل ضبطاً من البيئات الريفية.

الكلمات المفتاحية: القيم الاجتماعية – الجريمة– السجن

أولا: مشكلة الدراسة:

تعد جرائم القتل من أخطر المشاكل الاجتماعية التي تهدد الكيان الاجتماعي على نحو عام ، إذ شهد المجتمع العراقي خللاً واضحاً في جوانب عديدة في النظام الاجتماعي ولاسيما بعد عام 2003. إذ تعرضت القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية بعدها من العوامل الثقافية الأساسية في المجتمع الى الاهتزاز والتراجع , وأدى ذلك الى حدوث فوضى وتصاعد في معدلات الجريمة والقتل . وقد بدأت جهود بعض الباحثين تنصب نحو إيجاد الحلول والمعالجات التي تحد من خطورة تأثير جرائم القتل على المجتمع ومع وجود هذا الخلل الخطير في ضعف القيم والأعراف التي أخذ بعض أفراد المجتمع المنحرفين يعتمدها بشكل سلبي ويؤثر على النظام الاجتماعي. وبذلك نرى بأن المشكلة ما زالت قائمة وخطيرة تتطلب منا البحث لإيجاد بعض السبل والوسائل التي تساعد في الوصول الى نتائج ناجحة تساعد على مواجهة

خطورة جرائم القتل وفي الوقت نفسه تعيد المسار الصحيح لأفراد المجتمع, والالتزام بالقيم والعادات التي تحافظ على ديمومة وتمالك المجتمع واستقراره.

وعليه فإن مشكله الدراسة تعتمد على عدة تساؤلات أهمها :

1-هل القيم التي يستحصل عليها الشخص من التنشئة الاجتماعية لها أثر في ارتكاب جرائم القتل ؟

2-هل القيم التي يستحصل عليها الشخص من المستوى التعليمي لها دور في ارتكاب الجريمة؟

3-هل الفقر والبطالة لهما دور في إضعاف القيم الاجتماعية لدى الشخص مما يؤدي الى ارتكاب الجريمة ؟

4-هل القيم التي تبثها الأجهزة الأمنية ومؤسسات الضبط الاجتماعي تؤدي الى شيوع الجريمة؟

5-هل أوقات الفراغ والضغوط الاجتماعية والنفسية لها دور في إضعاف القيم؛ مما يؤدي الى ارتكاب الجريمة؟

ثانيًا: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1- التعرف على الدوافع الاجتماعية البيئية المؤثرة في السلوك الإجرامي.

2- بيان المفاهيم والأدبيات ذات الصلة بموضوع القيم الاجتماعية والجريمة .

ثالثًا: أهميه الدراسة:

لكل دراسة اهميه من الناحية العلمية، وتتمحور أهمية هذه الدراسة في جانبين: الجانب النظري الذي يحاول تفسير الكتابات والرؤى الاجتماعية للعوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي التي تدفع بعض أفراد المجتمع الخروج والابتعاد عن القيم الاجتماعية . والثاني الجانب التطبيقي الذي يهدف الى تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة؛ إذ إن شريحة السجناء المحكومين بالجرائم ولاسيما جريمة القتل تشكل تحدياً كبيراً أمام السلم المجتمعي ، وتتطلب نتائج هذه الدراسة إجراءات للحد من الجرائم في مجتمعنا؛ وهذا ما سيقدمه الباحث من خلال عرض النتائج وتفسيرها والمعالجات التي يقدمها على شكل توصيات.

رابعا: منهج مجتمع الدراسة وأدواته ومجالاته:

1- اعتمدت هذه الدراسة على المسح الاجتماعي Social Sarvey بأسلوب العينة المقصودة. لتنفيذ الجانب المتعلق بالدراسة الميدانية التي طبقت على عينة من المحكومين بجرائم القتل في سجن إصلاح أبي غريب. وقد اختيرت العينة هنا بناءً على طبيعة الدراسة, وظروف إمكانات الباحث.

2-**أداة الدراسة :(المخبر ، الاستبانه)**

أ. المخبر :في سياق الأنثروبولوجيا المخبر هو أي عضو من الجماعة الذي يعطي المعلومات بحرية عن تلك الجماعة الى الاثوكرافي ، وقد تكون لديهم – أعضاء الجماعة المبحوثة – علاقات معقدة متغيرة مع الاثوكرافي (Morris, 2012, p. 132) وتعد هذه الوسيلة من الوسائل المتبعة في الدراسات الانثروبولوجيا على نطاق واسع (Atkin & Hamer, 2007, p. 212)

ب. الاستبانة: لأجل تطبيق الاستبانة على اكبر عدد ممكن من مجتمع الدراسة استعان الباحث بأحد المختصين في العلوم الاجتماعية والقانونية من العاملين في السجن لأجل مساعدته في تطبيق الاستبانة؛ وذلك لعدم حصول الباحث

على مدة كافية لتطبيقها سوى يوم واحد. وبعد أن طبقت الاستبانة على أفراد المجتمع اتضح أن عدد الاستبانات قد بلغ (53) استبانة, وعند التأكد من صحة الاستجابة تبين أنها تتضمن (2) استبانتين ناقصتين في الإجابة عن الفقرات ، واستبانة واحدة كانت ذات مرغوبية اجتماعية عالية جداً.

3-مجالات الدراسة:

المجال المكاني: سجن إصلاح أبي غريب (سجن بغداد المركزي) في محافظة بغداد.

المجال البشري: ممن تنطبق عليه محددات الدراسية . وهم النزلاء المحكومين بجرائم القتل من العراقيين ممن استفذت احكامهم فترة الاستئناف والتمييز.

المجال الزماني: وهو فترة تطبيق الاستبانة وجمع البيانات من الميدان؛ إذ استمرت عملية جمع البيانات وتحليلها شهرا واحدا فقط.

4-مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة الحالي من 50 سجينا(*) محكومين بجرائم القتل, واستوفى فترة الاستئناف والتمييز, ومن الذكور وحاملي الجنسية العراقية فقط، بغض النظر عن مدة محكوميتهم ومدى السنوات التي قضوها في السجن .

5-عينة الدراسة:

اعتمد الباحث على عدد من السجناء الذين يبلغ عددهم (50) سجينا محكومين بجرائم القتل وذلك بحسب ما أتيح له من وقت في فترة السماح له بتطبيق في الدراسة، وبما سمحت به إدارة السجن بسبب الضوابط الأمنية في السجن.

6- بناء الاستبانة:

بعد أن حدد الباحث التعريف النظري للقيم الاجتماعية والجريمة والدوافع المسببة لها، عمد الى بناء فقرات لها تم عرضها على مجموعة من الخبراء المختصين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس وذوي الخبرة من العاملين في المؤسسات والأجهزة الأمنية (*)

7-أسلوب المعالجة الاحصائية:

بعد أن تم ملء الأستمارات من قبل المحكومين , وبعد تكوين الجداول الإحصائية التي تم فيها تفريغ الأسئلة التي كان عددها(20) سؤالاً موزعاً على الخصائص الفردية التي هي مؤشرات الظاهرة(موضوع الدراسة). وقد أجرى الباحث عملية احصائية لفهم وتحليل أجوبة المبحوثين . إذ اعتمد الباحث حساب مقياس النسبة المئوية(Percent) والتكرار Frequency في التحليل الإحصائي للبيانات لمعرفة القيمة النسبية لأجابات وحدات العينة حسب المؤشر الNتي :

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100\%$$

(*) لم يستطيع الباحث الحصول على حجم المجتمع البحث الكلي وذلك لدواعي أمنية حيث رفضت إدارة السجن تزويدي بها ،رغم رفدهم بكتاب تسهيل مهمة من قبل المؤسسة .

(*) – د. نهى عارف علي- استاذه في جامعة بغداد – اختصاص الشخصية والصحة النفسية.
- د.نهلة علي موسى- اختصاص علم النفس النمو.
- أ.م.د عبد الحسن حبيب- جامعة بغداد-علم الاجتماع – مستشار في جهاز مكافحة الارهاب,

سادساً: مفاهيم الدراسة

1-القيم الاجتماعية:

تعد القيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي تمس العلاقات الانسانية بكافة صورها؛ ذلك لأنها "ضروة اجتماعية" ولأنها معايير وأهداف لا بد أن نجدها في كل مجتمع منظم سواء كان متأخرا أم متقدما , فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات، ودوافع وتطلعات تظهر في السلوك الظاهري الشعوري واللاشعوري ، وتعبر القيم عن نفسها في قوانين وبرامج التنظيم الاجتماعي والنظم الاجتماعية (hertzler, 1946, p. 311) وان مفهوم القيم اصبح نقطة تقابل مختلف العلوم الاجتماعية المحدودة التخصيص كما اصبح ايضاً مفتاحاً لمفهوم التكامل في الدراسات الانسانية ، فمفهوم القيم يعمل حلقة اتصال ترابط كثيراً من مختلف الدراسات المتخصصة ببعضها (Parsons & Shils, 1958, p. 389) , وتعد القيم من الحقائق الأساسية الهامة في تكوين المجتمع وبنائه وهي عناصر بنائية تشتق أساسا من التفاعل الاجتماعي (المرهج ,2024, صفحة 23)

وما دامت القيمة انسانية شخصية تتوقف على الاعتقاد , فلا بد إذن أن تكون نسبية (relative) بمعنى أنها تختلف عند الشخص بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه. كما لا بد أن تختلف أيضاً من شخص لآخر, ومن زمن الى زمن, ومن مكان الى مكان , ومن ثقافة الى ثقافة (دياب، 1980، صفحة 27) .

2-مفهوم الجريمة:

بطبيعة الحال إذا كانت الجريمة في جوهرها لا تختلف من مجتمع الى اخر ومن زمن الى اخر, إلا أن مفهومها يختلف باختلاف الازمنة واختلاف الأماكن والمجتمعات, وعلى هذا الأساس ليس هناك مفهوم محدد للجريمة متفق عليه في جميع الأزمنة, ومن جانب جميع المدارس والاتجاهات , ولكن بصورة عامة يمكننا القول: إن هناك اتجاهين واضحين في تحديد مفهوم الجريمة وهذان الاتجاهين هما : الاتجاه القانوني والاتجاه الاجتماعي (طالب، 2003، صفحة 23) .

- ❖ الاتجاه القانوني لمفهوم الجريمة:

لقد اختلف الباحثون والمختصون في الجريمة حول جدوى وضع تعريف قانوني عام لمفهوم الجريمة , إذ يرى بعضهم عدم جدوى وضع مثل ذلك التعريف طالما أن المشروع يحدد لكل جريمة من الجرائم نصاً خاصاً بها, يحدد أركانها وأجزاءها.

ويرون أنه مهما بذل من جهد في وضع هذا التعريف فإنه لن يأتي جامعاً لكل المعاني المطلوبة. ولا مانعاً من دخول معانٍ قد تكون خارجة عن قصد المشروع (الفاضل، 1965، صفحة 199) ومن تلك التعاريف التي وضعها فقهاء القانون الجنائي للجريمة: (بأنها فعل او امتناع عن فعل يخالف قاعدة جنائية يقررلها القانون جزاءً جنائياً) (جعفر، 1980، صفحة 7) وبصياغه مشابهة عرضها آخرون بأنها: (فعل غير مشروع صادر عن ارادة جنائية يقررلها القانون عقاباً او تدبيراً احترازياً) (حسني، 1973، صفحة 45)

- ❖ **الاتجاه الاجتماعي لمفهوم الجريمة:**

كما هو الحال في عدم اتفاق الباحثين وفقهاء القانون الجنائي على تحديد تعريف موحد للمفهوم القانوني للجريمة؛ إذ لم يتفق علماء الاجتماع على صياغة واحدة للمفهوم الاجتماعي للجريمة على الرغم من اتفاقهم في صياغاته المختلفة على ثلاثة عناصر أساسية لهذا المفهوم وهي: (طالب، 2003، صفحة 23)

1- الضرر الاجتماعي الذي ينطوي عليه الفعل الإجرامي من تهديد للمجتمع في كيانه.
2- أفعال وسلوكيات مخالفة للشعور العام ولقواعد الضبط الاجتماعي الرسمي (القوانين والانظمة) او غير الرسمي (العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير الاجتماعية)
3- إن الجريمة ليست فعلا بحد ذاته بماديته, بل بصفته بنظر المجتمع, فإذا لم تصل الجماعة الى حد الاعتقاد بأن فعلاً معينا يخل بمصلحة اجتماعية فإنها لا تعد جريمة

(خليفة، 1959، صفحة 110)

وفي إطار تلك النقاط صاغ علماء الاجتماع عدداً من التعاريف للمفهوم الاجتماعي للجريمة فعرفها بعضهم بأنها: كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة (الصيفي، 1973، صفحة 68) وعرفها آخرون بأنها: كل فعل يتعارض مع الافكار والمبادئ السائدة في المجتمع (ابو، 1981، صفحة 11) وتوسع آخرون في التعريف , فرأوا أنها كل فعل يعد مخالفاً للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسة لمجتمع معين , او يمثل خطراً على المجتمع او يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه (نشأت، 2011، صفحة 32) , وتتمثل وجود الجريمة في المجتمعات العربية وكثرة انتشارها خصوصا في الوقت الحاضر وانفتاح المجتمعات وتحول العالم الى قرية صغيرة بفضل التكنولوجيا الحديثة التي ترافقها مجموعة من السلبيات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمعات العربية (الشمري, محي, 2011, صفحة 291).

ويرى الباحث أن المنظور الاجتماعي لجريمة القتل تتباين بين مجتمع وآخر بحسب ثقافة ذلك المجتمع, فالمجتمعات العشائرية تعد جرائم القتل المبنية على أساس الثأر والنزاع العشائري وغسل العار والنزاع العشائري وغيرها أفعالا لا تتسم بالوصمة الاجتماعية بل على العكس تعد مفخرة للفرد وعائلته وعشيرته ، وهذا الأمر يشجع على ارتكاب جرائم القتل تحت ذرائع متنوعة خاضعة لنوع وقيم ثقافة ذلك المجتمع، وعلى عكس ذلك نجد أن المجتمعات المتحضرة تحتكم الى القانون وتعد جريمة القتل أيا كانت يعاقب عليها القانون مع الاخذ بالحسبان الدوافع لارتكاب الجريمة كظرف مخفف او مشدد.

3-**السجن:**

يمثل السجن نوعاً من المؤسسات الاجتماعية التي يسميها (ايرفينج كوفمان) المؤسسات الكلية, كالمصح العقلي والمعتقل, وهو مكان للعيش والعمل , إذ يوجد عدد كبير ممن يشاركون في الحالة نفسها مقطوعين عن المجتمع الكبير لمدة زمنية غير قصيرة , يعيشون معاً مغلقين في حياة دائرية تدار رسمياً, ففي هذه المؤسسات يُجبَر أعداد كبيرة من الأفراد على العيش في مكان واحد تحت سلطة واحدة. ويسير نزلاء هذه المؤسسات عبر الحياة بالرفقة المباشرة لبعضهم, ويكونون تحت رقابة وضبط دقيقين. (زايتلين، 1989، صفحة 328) وللسجن بوصفه مؤسسه كلية صفه شبه طبقية, إذ يوجد شق أساسي بين النزلاء وهيئة إدارة المؤسسة, وفيها يشعر الآخرون بالفوقية وصحة الموقف. بينما يشعر النزلاء بالدونية

والضعف والذنب وأنهم يستحقون اللوم, ويكون التفاعل والحراك بين الشريحتين محدداً جداً والمسافة الاجتماعية غالباً ما تكون موثوقا رسمياً (زايتلن، 1989، صفحة 328) . بحيث إن موظفي السجن لا يعلمون تماماً ماهي الصلات الاجتماعية السائدة بين النزلاء.

فالسجن بوصفه مؤسسة اجتماعية كلية يتضمن شريحتين او فئتين بشريتين هما(هيئه إدارة السجن),(النزلاء). أفراد الفئة الاولى هم الذين يتولون ضبط النزلاء وحراستهم وإصلاحهم وتقويمهم بشكل او بآخر. أما أفراد الفئة الأخرى فهم النزلاء موضوع الضبط والحراسة والإصلاح والتقويم وبين هاتين الفئتين بعد اجتماعي كبير يشكل هوة فسيحة لم توفق غالبية سجون العالم في ردمها او حتى إيصال كل فئة بجسور توفيقية ذات اصول نفسية تصل مصالح كل فئة بمصالح أخرى (الدوري، 1989، صفحة 255) إن مهمة إدارة السجن هي تطبيق النظام وتنفيذ التعليمات المطلوبة لتحقيق متطلبات الأمن والحراسة والضبط الصارم, وتتكون من إداريين وأخصائيين وحراس يشكلون فريق عمل واحد وجبهة متماسكة البنيان تقوم على تآزر المواقف ووحدة الأهداف في مواجهة كل ما يعيق تنفيذ متطلبات العمل من خلال تطبيق النظام والقانون , أما النزلاء فهم يشكلون المادة البشرية التي تخضع لكافة التفاعلات التي تفرزها عملية السجن ذاتها (الاسدي، 2013، صفحة 26) فالسجن مجتمع صغير في أفراد. ولكنه يشترك مع المجتمع الكبير في تباين عناصره البشرية, ففي السجن يعيش النزيل الغني الى جانب الفقير والريفي الى جانب الحضري, والأمي الى جانب المتعلم, والشاب الى جانب الكهل, والمجرم المبتدئ الى جانب المجرم العائد او المحترف. فالنزلاء أشخاص غير متجانسين ولكنهم يجتمعون حول السبب الواحد الذي أدخلهم السجن وهو ارتكاب الجريمة او مخالفة القانون ؛ لذلك فهم يعيشون مفردات حياة واحدة ويخضعون لمعاملة رسمية واحدة, ويتعرضون لأنماط سلوكية خاصة والى صراعات ومشكلات تفرزها حياة السجن وعناصره البشرية ومقوماته الثقافية (الدوري، 1989، صفحة 255) ولعل من السمات الشخصية المشتركة التي يتميز بها غالبية النزلاء أنهم يعانون ظروفا نفسية واجتماعية غير طبيعية؛ ولذلك يغلب على معظمهم الحيرة والخوف والكراهية والعنف والقسوة والشك والعدوانية , والحزن والانتقام وانعدام الأمانة على التعاطف والتعاون (Clemmer, 1960, p. 297) فالنزلاء يعيشون حياة غير طبيعية مفروضة عليهم فرضاً لا حق لهم في تعديل مسيرتها او اتخاذ قرار يتصل بمفرداتها, فهم أشخاص مسلوبي الحرية يعيشون حياتهم اليومية بأوامر إدارة السجن, الى ان حياة النزيل في السجن لا تتوقف على التزامه الدقيق بتطبيق الأنظمة والتعليمات الرسمية, بل إن حياته الحقيقية تتوقف بالدرجة الأولى على علاقته بالنزلاء الآخرين ومدى نجاحه في التوافق معهم وتمثيل ثقافة السجن في سلوك (الدوري، 1989، صفحة 261) لذلك فأن كل سجين يخضع لنظام التنشئة في السجن الى حد ما. وعليه محاولة تغيير عاداته الشخصية ليتماشى مع احوال المقيمين داخل السجن , اي عليه ان يبني الكثير من الانماط الثقافية القديمة ليتعلم اخرى جديدة (الاسدي، 2013، صفحة 28)

4-**الثقافة :**

هي تعلم السلوك لشكل نمطي تقليدي لكل فرد من يوم ولادته ويكتسبها من خلال والديه وأقرانه ويصبح محدد ضمن اطار جماعة معينة (Hunter & etal, 1976, pp. 103-104)

سابعاً: الدوافع الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي:

تعد الدوافع الاجتماعية من أهم الدوافع المهمة التي تؤثر في السلوك الإجرامي للشخص, وقد أكد اقطاب المدرسة الوضعية الايطالية أمثال (اتريكو فيري, وجالو فالو, وسيزا , لومبروزو) عدم الاختصار على جانب واحد في تفسير الظاهرة الإجرامية والعوامل الدافعة لها, وذلك أنهم يرون أن السلوك لا تنحصر في الخصائص البيولوجية او النفسية او العقلية للفرد فقط (الجوهري، 2011، صفحة 224) فالدوافع الاجتماعية هي كل ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد مثل البيئة الأسرية والمدرسية والأصدقاء وبيئة العمل والتعلم ، وبيئة الإدمان على المخدرات والفقر والجوع.

1-البيئة الأسرية :

تعد الأسرة اول مؤسسة اجتماعية ينال الطفل فيها عضويته ومكانته وهي من اهم جميع المؤسسات الاخرى في تنشئة الطفل وتدريبه وتعلمه على السلوك الاجتماعي المطلوب والعلاقات المبنية على الآداب العامة واحترام الاخرين وحسن التعامل معهم. أما إذا أهملت الاسرة الوظيفة المناطة بها تجاه الفرد من رعاية وتوجيه ومتابعة وارشاد فإنها تتركه وحده وسط خضم متلاطم من القيم الاجتماعية المتصادمة او المتنازعة وبالتالي قد ينجرف في سلوكه الاجتماعي نحو السلوك الإجرامي؛ لذلك يرى جانب من الباحثين والفقهاء في علم الإجرام أن الأسر التي تفرز مجرمين هي إما أسر مفككة او فاسدة او عاجزة او أنها أسر لاتتلزم وتتقيد بثوابت وتقاليد وعادات المجتمع الصحيحة والموافقة للمجتمع الصالح.

وما يجب أخذه بالحسبان أن المسكن الذي تقيم فيه الاسرة قد يكون له دور في سلوك الأبناء لطريق الجريمة, ولا سيما اذ كان المسكن ضيقاً او تقطن فيه عدة أسر؛ لأن هذا يؤدي الى انتشار الأمراض, فيكون ذلك مراعاة للفشل الذي قد يدفع بهم للسلوك الإجرامي . وبناء على ما تقدم يمكن القول : إن لها دورا مهما وأساسيا في تربية الأبناء. فإذا كانت الاسرة منحرفة؛ فهذا يؤدي بالأبناء الى أن يسلكوا طريق الجريمة , ولكن ليس بالضرورة أن يسلك الأبناء جميعهم او غالبيتهم هذا السلوك المنحرف بل على العكس قد يكون ذلك التصدع الأسري الذي يعيشون فيه او عاشوه طريقا لأن يتماسكوا ويبتعدوا عن الانحراف او الجريمة.

2-البيئة المدرسية :

تباشر البيئة المدرسية تأثيرها على تكوين شخصية الفرد فهي إما أن تؤدي للانحراف, وقد تعمل على علاج من الانحراف او تساعد على الوقاية منه, فإذا كان المعلم او الأستاذ غير كفوء او سيء الخلق او غير محايد في تعامله مع الأفراد فإن هذا قد يؤدي الى هروب بعض التلاميذ من المدرسة, وقد يلجأ بعضهم الى الانضمام للجماعات الجانحة. وقد تعجز المدرسة عن توفير المعاملة الملائمة للتلاميذ ضعفاء الذكاء فينشأ لديهم الشعور بالنقص وكراهية المدرسة والهروب منها وارتكاب سلوك لا اجتماعي (الشاذلي، 2007، صفحة 257) ولهذا فإن الوظيفة الأساسية للمدرسة هي التربية الفعلية, إلا أنه ينبغي عليها العناية بمشكلات التكيف الاجتماعي لدى التلميذ وذلك عن طريق مواجهة الآثار السلبية التي أوجدتها في نفس الأسرة , وهنا تقوم المدرسة بمواجهة القيم التي تتعارض مع قيم المجتمع ومن أهداف المدرسة تنمية شخصية التلميذ عن طريق تغيير سلوكه وشعوره وفكره بما يتفق مع أهداف التربية المبتغاة (دردوس، 2006، صفحة 205) لذلك فلا بد من تعاون المدرسة والاسرة في فترة المراهقة التي يمر بها الطالب والتي تحدث فيها تغيرات نفسية وعفوية على اجتياز هذه المرحلة حتى لا يندفع لارتكاب السلوك الإجرامي تحت تأثير هذه التغيرات.

3-بيئة الأصدقاء

تؤثر بيئة الأصدقاء الذين يرتبط بهم الفرد على سلوكه وتصرفه, فتأثير الأصدقاء ينمي لديه الاستعداد والميول الذي لم يكن لديه من قبل. وهذا يتوقف على مدى تجاوب الشخص وتكوينه النفسي والشخصي . ولهذا يكون تأثير الأصدقاء على الشخص قوي؛ لأن الفرد يأخذ صفات أصدقائه الكثير؛ فإذا كانت الصفات إجرامية يسيطر عليه سلوك الجريمة, أما إذا كانت عكس ذلك فقد تؤدي الى تقويم سلوكه الى الأحسن. (الخزاعي، 2016، صفحة 33)

ويؤثر الفرد في أصدقائه, فيقلدون أخلاقه وطباعه, فبيئة الأصدقاء التي تشمل المجرمين المعتادين, فإن ذلك قد يؤدي الى تكوين عصابات إجرامية بسبب معاملة الاسرة للحدث او فقرها او فشله الدراسي. ومن هنا ينشأ التجاوب بين هؤلاء الأفراد الذين يلجؤون الى الجريمة للحصول على المال وكذلك إمضاء أوقات فراغهم في الأماكن التي تقربهم من الإجرام. (الخزاعي، 2016، الصفحات 33-34)

4-بيئة العمل:

بيئة العمل هي البيئة التي تأتي بعد بيئة المدرسة؛ إذ ينتقل اليها الشخص بعد اجتيازه المدرسة, وتكون ذات أهمية خاصة لهذة البيئة لا تمنعهم ظروفهم الحياتية من إكمال دراستهم. بحيث يضطرون للعمل لكسب المال وتوفير احتياجاتهم المعيشية (المرصفاوي، 1973، صفحة 174)

إن ممارسة الشخص للعمل قد تدفعه في بعض الأحوال لارتكاب الجرائم , ولا سيما إذا كان العمل الذي يؤديه لا يتفق مع ميوله وأهدافه , وأن التحاقه بالعمل كان نتيجة لضغوط الحاجة وعدم توفر فرص العمل التي تناسب ميوله واستعداداته , او أن أسرته هي التي أرغمته على سلوك هذا النوع من العمل, او قد يحدث خلاف بينه وبين صاحب العمل, او وجود العلاقات السيئة بينه وبين رفاقه في العمل, وكل هذه الاسباب تجعله حاقداً على العمل وناقماً عليه, وقد يترتب من جراء ذلك إقدامه على السلوك الإجرامي كمظهر من مظاهر تعبيره عن هذا الكره للعمل وصاحبه وحقده على العمل. (الخزاعي، 1973، صفحة 45)

5-بيئة التعلم:

لا شك في أن التعليم له دور في تكوين شخصية الإنسان إذ يؤثر في سلوكه تجاه المجتمع وتجاه غيره من الأفراد ، ففي مرحلة الدراسة يتلقن الشخص الكثير من القواعد التي تمكنه من المواءمة بين تصرفاته وما يتطلبه القانون وقواعد الأخلاق من سلوك.

فالتعليم له تأثير مزدوج على الظاهرة الإجرامية ، فهو يمنع او يقلل من ارتكابها في بعض الأحوال ويدفع الى ارتكابها في أحوال أخرى عندما يكون أغلب أفراد المجتمع من الأميين؛ لذلك فإن التعليم يسهم في الابتعاد عن السلوك الإجرامي؛ لأنه يفتح باب الرزق للأفراد , ويتيح لهم تولي مناصب اجتماعية يحاولون الحرص عليها وبذلك يبتعدون عن ارتكاب السلوك الإجرامي . (الخزاعي، السلوك الاجرامي، 1973) كما أن التعليم من ناحية أخرى يساهم في صقل الشخصية والميول الإجرامية الموجودة لدى بعض الأفراد ؛ ولذا فإن هؤلاء الأفراد يلجأون الى ارتكاب أنواع معينة من الجرائم مثل جرائم النصب والرشوة والتزوير والقتل فهذه الجرائم يساعد التعلم على ارتكابها , على عكس الأمية التي ترتبط بها بعض

الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم السرقة ؛ لذلك يجب أن يقوم التعليم أساسا على تهذيب الأخلاق وتقويم السلوك؛ لتخريج الشخص الصالح الذي يفيد وطنه وأمته.

6- بيئة الادمان على المخدرات :

تعد ظاهرة الادمان على الكحول والمخدرات أحد أهم أسباب الجريمة والانحراف , لما لها من تأثير على جهازه البيولوجي والعضوي . فالإدمان على الكحول يعد من الاضطرابات الشخصية حسب وجهة نظر علماء النفس وهو وسيلة للتنفس والتخفيف من الصراعات والهروب من المشاكل مع الآخرين . وإن اختلاف الأشخاص في شرب الخمر يرجع الى النماذج التي يختلط بها الشخص المدمن وما يتعلمه من هذا الاختلاط؛ لأنه يتصرف على وجه معين , فقد يتعلم منذ البداية شرب الخمر بقصد المرح او لكي يتسم بالقسوة او بغرض تبرير سلوكه الذي يلام عليه أحيانا .

وكثيرا ما كان تساءل العلماء هل الإدمان على المخدرات يعد مظهرا من مظاهر السيكوباتية ؟ وقد دلت الدراسات التي قام بها لاند سمث (lind Smit) على أن إدمان المخدرات ليس نوع من السيكوبانية وليس عاملا من عوامل ارتكاب الجرائم ذات الخطورة إلا أنه يعد من أهم الدوافع الملحة الى ارتكاب الجرائم كالسرقة والاغتصاب والخطف والقتل (الخزاعي، 1973، الصفحات 124-126)

7- **بيئة الفقر والجوع:**

أيؤدي الفقر والعوز الى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف في المجتمعات ؟

يكفي عامل الفقر وحده لتفسير العديد من الظواهر ومنها جرائم القتل او الاعتداء على الأموال ؟

تحسين الوضع المعيشي للمجتمع سيقضي على تلك الظاهرة التي تعود الى قرون عديدة ؟

نظريا من السهل الربط بين معدلات الجريمة والفقر في تلك المناطق فالمجتمعات الفقيرة ليس فيها نظام تعليمي جيد , وليست فيها خدمات كافية وهي تعاني من كافة أنواع المشاكل التي تدفع بأفرادها الى الانحراف والجريمة وهذا ما نتفق معه , ولكننا نختلف في أن هذا التعميم ليس في جميع الجرائم المرتكبة بل في تحديد نوع معين من الجرائم المرتبطة بمجموعة معقدة من العوامل, وإن الاستنتاج القائل إن العامل الاقتصادي (الفقر) هو العامل الرئيس في تفسير ظاهرة الجريمة هو تفسير مجتزأ.

ونقول بهذا الصدد الذي تنتشر فيه أنواع جديدة من الجرائم والعنف والتوتر الاجتماعي محليا التي يعزوها الى أسباب اقتصادية فانغلاق الأفق أمام الشباب وعدم وجود منافذ لتفريغ الطاقة السلبية والإيجابية وانتشار الفساد , كلها عوامل لا تقل أهمية عن مستوى الدخل الضعيف والفقر في التوجه الى السلوك الإجرامي وعليه أينما يكون الفقر ترتفع معدلات الجريمة , تلك معادلة لا يختلف عليها اثنان وليس هناك مكان في العالم يخلو من الفقراء لكن يختلف الأمر باختلاف الموارد وإدارتها , وبذلك أضحى الفقر آفة اقتصادية واجتماعية من مظاهرها البطالة والمرض والجريمة والقتل والفساد والسرقة وهي جميعها أعراض لافتة لأمراض خطيرة ومؤثرة على المجتمع بأسره .

وعلى الرغم من هذه البيئات الاجتماعية قد تنتج لنا سلوكاً إجرامياً في المجتمع ، إلا أن هذا السلوك لا يرتبط ارتباطاً تاماً مع بيئة محددة فقد ينتج السلوك الإجرامي من بيئة او أكثر، وقد ينتج من جميع هذه البيئات فيما لو تشكلت لدى المجرم الدوافع الكافية للوصول به الى مرحلة ارتكاب جريمة القتل مضافاً له الخصائص الشخصية والبايولوجية للشخص

المجرم ، ذلك أن الشخصية نتاج من تفاعل العوامل البيئية والوراثة ، وهذا يفسر لنا الفروق الفردية بين الأشخاص في هذه البيئات ويجيب عن التساؤل: لماذا بيئة ما انتجت مجرما فيما بقية اعضاء تلك البيئة غير مجرمة؟

وبناءً على ما سبق يستنتج الباحث أن الدوافع الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل هي العمر، والحالة الاجتماعية، ومكان وقوع الجريمة، والديانة، والحالة التعليمية، والمهنة، والعلاقات الأسرية والصحة الجسمية، وأوقات الفراغ، والبطالة، والفقر، وخطاب المؤسسات الإعلامية، وضعف القيم الاجتماعية، والاضطرابات السلوكية، ودافع الجريمة(المادي والنفسي)، وتأثير الوعي الثقافي، وضعف التنشئة الاجتماعية، وضعف الأجهزة الأمنية، وضعف القانون. واعتماداً على ذلك سيتم تصميم الاستبانة حسب هذه المتغيرات بوصفها دوافع اجتماعية مؤثرة في ارتكاب جرائم القتل.

ثامناً: الوصف الايكولوجي لمنطقة الدراسة (سجن إصلاح أبي غريب)

يقع سجن إصلاح أبي غريب غرب بغداد ومحاذي لمحافظة الأنبار غرباً ومطار بغداد الدولي شرقاً، ويسمى سجن إصلاح أبي غريب حالياً (سجن بغداد المركزي). ويبعد عن مدينة بغداد 30كم. وقد تم بناؤه من قبل متعهد بريطاني في خمسينيات القرن العشرين وتكون مساحته 115كم^2 ويحتوي على 24 برج أفقي . وفي عام 2002 تم توسيع السجن بإضافة ستة أقسام أخرى تابعة للسجن. وقد بني السجن على مساحة تبلغ 25كم^2 يشتمل على 24 برج مراقبة ورصد ، ويحتوي على شبكة طرق داخلية منظمة ومرتبة من الداخل الرئيس للسجن وصولا الى المباني والنزلاء. وكذلك يحتوي على ساحات داخلية ومنظمة تنظيم عملي للمراقبة والتعداد بالنسبة للنزلاء, إذ تحتوي الشوارع في السجن على إنارة مثبتة على أعمدة خاصة لهذا الغرض . كما يوجد مساحات خضراء داخل السجن من أشجار ومزروعات وغيرها.

وإن مبنى السجن يحتوي على طابقين إضافة الى وجود ملاعب كرة قدم وقاعة لبناء الأجسام إضافة الى الأمور الترفيهية الأخرى. وقد يحتوي السجن على أكثر من عشرين بناية تتوفر فيه الدقة في المستوى العام, إضافة الى وجود أمور لتفتيش النزلاء حسب نوع المحكومين الموجودين في البناية (حسب مادة الحكم القانونية) إضافة الى كل ذلك يحتوي السجن على مطابخ مركزية وقاعات لتناول الطعام إضافة الى وجود مستشفى مركزي لعلاج كافة الحالات المرضية التي تصيب النزلاء (الكسور, الباطنية, الجراحة العامة, الحالات النفسية) إضافة إلى وجود صيدلية بهذا الشأن. وتحتوي المستشفى على طاقة استيعابية بمئة سرير عند المدخل الرئيس للسجن. والى جانب السجن توجد بناية على أرض كبيرة تصل 1500م^2 والمتعلقة بإدارة السجن وتكون بعيدة عن نزلاء السجن.

وإن إدارة السجن تحتوي على قسم الحسابات المسؤول عن تنظيم الأمور المالية الخاصة بالسجناء(من رواتب ومستحقات المقاولين والمتعهدين) إضافة الى وجود قسم حقوق الإنسان . وهي لجنة مشكلة من قبل وزارة العدل واجبها متابعة السجناء ورفع شكواهم والأمور التي يعانون منها . كما أن مكتب المفتش العام في السجن واجبه الاهتمام بقضايا الفساد الإداري والمالي . كما أن قسم المراقبة في السجن يحتوي على كامرات واستراحة للمنتسبين (السجانة) إضافة الى وجود غرف تسمى(k6) او غرف الكلاب البوليسية المدربة على التفتيش.

واعتماداً على ذلك فإن وزارة العدل العراقية خصصت نوع وزي الملابس التي يرتديها السجناء (نزلاء السجن) والمتمثلة باللونين البرتقالي والأزرق اضافة الى تثبيت رقم كل سجين على ظهر القميص . وإن هنالك نوعين من الزنازين (صغيرة الحجم وكبيرة) تبلغ مساحتها 4×7 وبارتفاع 3م وتحتوي هذه الغرف على أجهزة تبريد وستة أسرة منام ذات طابقين إضافة

الى ثلاجة لحفظ الأغذية. أما القاعات الكبيرة فهي على شكل جملون مسقف تبلغ مساحتها 25×10م وتحتوي على 12 سريرا كما أن نزلاء الجملونات هم من ذوي الأحكام الخفيفة على العكس من نزلاء الغرف الصغيرة فهم أصحاب الأحكام الثقيلة وتشمل كل محافظات العراق وتتم مواجهة ذوي السجناء شهرياً على أقل تقدير وبوقت غير محدد وحسب ظروف إدارة السجن.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها.

ولأجل تحقيق أهداف البحث الحالي وبعد أن طبق الباحث الاستبانة على عينة بحثه، واعتمد حساب التكرارات ونسبها المئوية وتحليلها منطقياً ثم تفسير النتائج وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (1) يوضح توزيع الاعمار لدى عينة البحث

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
29 – 20	25	% 50
39 – 30	21	% 42
49 – 40	4	% 8
المجموع	50	% 100

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين هم من الفئة العمرية من (20 – 29) إذ بلغ عددهم 25 وبنسبة **50%** ثم يليها الفئة العمرية (30 – 39) اذ بلغ عددهم 21 وبنسبة **42%** ، أما الفئة العمرية (40 – 49) فبلغ عددهم 4 وبنسبة **8 %** . ومن هذا تبين أن غالبية المجرمين لمجتمع الدراسة هم من فئة الشباب بين (20 – 29) وهذا يفسر لنا أن هذه الفئة العمرية هي أكثر فئة تفتقر الى القيم الاجتماعية والضبط الاجتماعي من قبل البيئات الاجتماعية .

جدول رقم (2) يوضح الحالة الاجتماعية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	**28**	**%56**
ارمل	**4**	**%8**
مطلق	**5**	**%10**
اعزب	**13**	**%26**
المجموع	**50**	**%100**

تبين من الجدول اعلاه أن أكثر المبحوثين متزوجون إذ بلغ عددهم 28 وبنسبة **56%** , ثم يليها نسبة العزاب إذ بلغ عددهم 13 بنسبة **26%** ثم مطلق وبلغ عددهم 5 وبنسبة **10%** ثم يليها الأرامل إذ بلغ عددهم 4 وبنسبة **8%.** وهذا

يدل على أن المتزوجين بنسبه **56%** هم أعلى نسبة بارتكاب جرائم القتل؛ وهذا يؤشر لنا أن للمتزوجين دوافع لارتكاب جرائم القتل أكثر من غيرهم .

جدول رقم (3) يوضح محل اقامة المبحوثين لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
بغداد	30	%60
كربلاء	3	%6
بابل	1	%2
بصرة	6	%12
ميسان	1	%2
ديالى	3	%6
ذي قار	2	%4
الانبار	1	%2
كركوك	1	%2
تكريت	1	%2
نجف	1	%2
المجموع	50	%100

تبين من الجدول اعلاه أن أكثر المبحوثين ارتكاباً لجرائم القتل هم من سكنة محافظة بغداد؛ إذ بلغ عددهم 30 بنسبة **60%** ثم تليها محافظة البصرة وبلغ عددهم 6 بنسبة **12%** في ارتكاب الجريمة ثم تليها محافظة كربلاء وديالى إذ يبلغ عددهم 3 بنسبة **6%** ثم تليها محافظة ذي قار إذ بلغ عددهم 2 بنسبة **4%** تم تليها محافظات بابل وميسان والأنبار وكركوك وتكريت والنجف إذ بلغ عددهم 1 وبنسبة **2%** ومن هذا يتبين لأن غالبية مرتكبي جرائم القتل هم من سكنة محافظة بغداد, وقد يعود هذا إلى أن تعداد سكان مدينة بغداد أكثر من بقية المحافظات ، وعدم استقرار الوضع الأمني للعاصمة الذي يساعد المجرمين على ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها.

جدول رقم (4) يوضح مكان وقوع جريمة القتل لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

مكان الجريمة	العدد	النسبة المئوية
حضر	43	%86
ريف	7	%14
المجموع	50	%100

تبين من الجدول اعلاه أن غالبية المبحوثين الذين ارتكبوا الجرائم في مكان الحضر الذي يبلغ عددهم 43 وبنسبة **86%** ويليه وقوع الجرائم في الريف الذي يبلغ عددهم 7 وبنسبة **14%** وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة ارتكاب جرائم القتل في الحضر؛ وهذا يوشر لنا أن البيئات الاجتماعية الحضرية أقل ضبطاً والتزامًا بالقانون والضبط الاجتماعي من البيئات الريفية.

جدول رقم (5) يوضح ديانة المبحوثين لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

الديانة	العدد	النسبة المئوية
مسلم	**40**	**%80**
مسيحي	**1**	**%2**
يهودي	**5**	**%10**
صائبي	**4**	**%8**
المجموع	**50**	**%100**

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين هم من الديانة المسلمة ويبلغ عددهم **40** وبنسبة **80%** ويليها الديانة اليهودية الذي يبلغ عددهم **5** وبنسبة **10%** ويليها الصائبي ويبلغ عددهم 4 وبنسبة **8%** وتليها االديانة المسحية ويبلغ عددهم 1 بنسبة **2%** ومما يفسر من هذا الجدول أن النسبة الأكثر في ارتكاب الجريمة من ديانة المسلمين بسبب الفهم الخاطئ لمرتكبي جرائم القتل للنصوص الدينية في المجتمع العراقي، والشيء الآخر ارتباطهم بشيوخ رجال الدين ممن يعطون فتاوى خارج إطار الدين الإسلامي بارتكاب جرائم القتل بدوافع طائفية ومذهبية.

جدول رقم (6)

يوضح الحالة التعليمية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

الحالة التعليمية	العدد	النسبة المئوية
امي	7	%14
يقرأ ويكتب	12	%24
ابتدائي	11	%22
متوسط	9	%18
اعدادي	7	%14
معهد	3	%6
كلية	1	%2
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين الذين قاموا بارتكاب الجرائم هم من عينة يقرأ ويكتب الذي يبلغ عددهم 12 وبنسبة **24%** ويليه الابتدائي الذي يبلغ عدده 11 بنسبة **22%** ويليه المتوسط الذي يبلغ عددهم 9 بنسبة **18%** ويليه الإعدادي والأمي الذي يبلغ عددهم 7 بنسبة **14%** ويليه المعهد الذي يبلغ عددهم 3 وبنسبة **6%** ويليه الكلية الذي يبلغ عددهم 1 بنسبة **2%**. ومن هذا الجدول يتبين أن أغلب المبحوثين ممن ارتكبوا جرائم القتل هم من عينة يقرأ ويكتب وهذا يؤشر أن للحالة التعليمية تأثيرا في ارتكاب جريمة القتل لأن مرتكبي جرائم القتل ليس لديهم ثقافة علمية مكتملة تساعدهم على فهم الحياة الاجتماعية بصورتها الصحيحة .

جدول رقم (7)

يوضح توزيع المهن لمرتكبي جرائم القتل لدى عينة البحث

المهنة	العدد	النسبة المئوية
كاسب	30	%60
طالب	6	%12
موظف	12	%24
فلاح	2	%4
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين ممن ارتكبوا الجرائم من الكسبة البالغ عددهم 30 وبنسبة **60%** ويليها الموظف البالغ عددهم 12 بنسبة **24%** ثم الطالب والبالغ عددهم 6 وبنسبة **12%** وبعدها الفلاح البالغ عددهم 2 وبنسبة **4%** . ويتضح لنا من الجدول أن أغلب المبحوثين ممن ارتكبوا الجرائم هم من الكسبة وهذا يؤشر أن طبيعة المهنة تؤثر في معدل ارتكاب الجريمة, فالكاسب(الأجير) يعمل في بيئات متنوعة لا تحكمها الضوابط القيمية الاجتماعية إلا بمستوى ضعيف؛ لذا فإن الفلاح وبسبب بيئته الريفية لدية التزام بالقيم الاجتماعية والدينية؛ وهذا يعزز النتيجة السابقة من أن للمكان أثرا فالحضر أكثر ارتكابا لجرائم القتل من الريف.

جدول رقم (8)

يوضح دور العلاقات الأسرية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	**العدد**	**النسبة المئوية**
نعم	36	%72
كلا	10	%20
لا اعرف	4	%8
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول اعلاه ان عينة البحث قد تتأثر بالعلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عدد المبحوثين الذين أجابوا بتأثير العلاقات الأسرية البالغ عددهم 36 وبنسبة **72%**. اما الذين أجابوا بعدم التأثر بدور العلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم 10 وبنسبة **20%** ،اما الذين أجابوا بلا اعرف في دور العلاقات الأسرية في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم 4 وبنسبة **8%**. ومما يدل ان أغلب من ارتكبوا الجرائم متأثرين بالعلاقات الأسرية لأنهم يعانون من التفكك الأسري داخل العائلة والمشاكل الأسرية والاقتصادية مما يدفعهم في التوجه نحو ارتكاب الجرائم ،وهذا يوشر لنا ان للعلاقات الأسرية تأثير في سلوك الشخص، أما المبحوثون الذين أجابوا بلا اعرف فيمكن تفسير هذه النتيجة لوجود دوافع اقوى من عامل العلاقات الأسرية في ارتكابهم لجرائم القتل.

جدول رقم (9)

يوضح مدى دور الصحة الجسمية والنفسية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	28	**%56**
كلا	7	**%14**
لا اعرف	15	**%30**
المجموع	50	**%100**

تبين من الجدول اعلاه أن عينة المبحوثين قد تأثروا بالصحة في ارتكاب الجريمة هم من عينة نعم, فقد بلغ عددهم 28 بنسبة **56%** اما الذين أجابوا بلا أعرف في مدى دور الصحة الجسمية والنفسية فقد بلغ عددهم 15 وبنسبة **30%** أما الذين لم يتأثروا بالصحة الجسمية في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم 7 وبنسبه **14%**. وهذا يؤشر لنا أن مرتكبي جرائم القتل يتأثرون بالصحة الجسمية والنفسية في ارتكاب الجريمة؛ لأنهم يشعرون في دواخلهم بعدم تمتعهم بصحة تامة وعدم استقرارهم النفسي وهذا يدفعهم الى ارتكاب جرائم القتل .

جدول رقم (10)يوضح دور أوقات الفراغ لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	28	%56
كلا	9	%18
لا اعرف	13	%26
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين الذين قاموا بارتكاب الجرائم هم من عينة يقرأ ويكتب الذي يبلغ عددهم 12 وبنسبة **24%** ويليه الابتدائي الذي يبلغ عدده 11 بنسبة **22%** ويليه المتوسط الذي يبلغ عددهم 9 بنسبة **18%** ويليه الإعدادي والأمي الذي يبلغ عددهم 7 بنسبة **14%** ويليه المعهد الذي يبلغ عددهم 3 وبنسبة **6%** ويليه الكلية الذي يبلغ عددهم 1 بنسبة **2%**. ومن هذا الجدول يتبين أن أغلب المبحوثين ممن ارتكبوا جرائم القتل هم من عينة يقرأ ويكتب وهذا يؤشر أن للحالة التعليمية تأثيرا في ارتكاب جريمة القتل لأن مرتكبي جرائم القتل ليس لديهم ثقافة علمية مكتملة تساعدهم على فهم الحياة الاجتماعية بصورتها الصحيحة .

جدول رقم (11) يوضح دور البطالة لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	32	% 64
كلا	**8**	%16
لا اعرف	10	% 20
المجموع	50	% 100

يبين الجدول اعلاه أن عينة البحث الذين أجابوا بنعم قد تأثروا بدور البطالة بارتكاب جريمة القتل, والبالغ عددهم 32 وبنسبة **64%**. أما الذين أجابوا بلا أعرف في دور البطالة في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم 10 وبنسبة **20%** . اما الذين أجابوا بعدم تأثير البطالة في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **8** وبنسبة **16%** . ومما يفسر هذا أن تأثير البطالة وعدم العمل كان لها دور مهم في ارتكاب جرائم القتل وهذا يفسر النتيجة السابقة في دور أوقات الفراغ.

جدول رقم (12) يوضح دور خطاب المؤسسات الإعلامية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	**36**	**%72**
كلا	**10**	**%20**
لا اعرف	**4**	**%8**
المجموع	**50**	**%100**

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد بينوا أن خطاب المؤسسات الإعلامية دور في ارتكاب جرائم القتل, فقد بلغ عددهم 36 وبنسبة **72%**. أما المبحوثون الذين بينوا أن المؤسسات الإعلامية ليس لها دور في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم 10 وبنسبة **20%** . أما المبحوثون الذين كانت أجاباتهم بلا أعرف فقد بلغ عددهم 4 وبنسبة **8%**. وهذا يؤشر لنا أن غالبية المبحوثين لعينة البحث قد بينوا أن المؤسسات الإعلامية من خلال برامجها التي تبث لها دور مهم في التأثير على القيم الاجتماعية وإضعافها من خلال الخطاب الطائفي التحريضي المباشر وغير المباشر؛ مما يدفع الأشخاص إلى التوجه نحو جرائم القتل.

جدول رقم (13)يوضح دور القيم الاجتماعية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	30	%60
كلا	15	%30
لا اعرف	5	%10
المجموع	50	%100

تبين من الجدول اعلاه أن غالبية المبحوثين بينوا أن القيم الاجتماعية لها تأثير كبير في ارتكاب جرائم القتل, فقد بلغ عددهم 30 وبنسبة **60%**. أما المبحوثون الذين بينوا أن القيم والعادات الاجتماعية ليس لها دور في ارتكاب جرائم القتل فقد بلغ عددهم 15 وبنسبة **30%** والمبحوثون الذين كانت إجابتهم بلا أعرف فقد بلغ عددهم **5** وبنسبة **10%**. وهذا يؤشر لنا أن ضعف القيم الاجتماعية لدى عينة البحث لها دور مهم وكبير في عدم ضبط السلوك والحد من ارتكاب الجريمة, وكلما تمسك الفرد بالمنظومة الدينية القيمية (العادات والتقاليد) ابتعد عن ارتكاب الجريمة.

جدول رقم (14) يوضح تأثير الاضطرابات السلوكية والضغوط الاجتماعية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	24	%48
كلا	9	%18
لا اعرف	17	%34
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد تأثروا بالاضطرابات السلوكية والضغوط الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل, فقد بلغ عددهم 24 و بنسبة **48%**. أما المبحوثون الذين كانت أجاباتهم بلا أعرف فقد بلغ عددهم 17 وبنسبة **34%**. والذين أجابوا بعدم التأثر بالاضطرابات السلوكية والضغوط الاجتماعية بلغ عددهم 9 وبنسبة **18%**. وهذا يؤشر لنا أن تأثير الاضطرابات السلوكية والضغوط الاجتماعية لدى عينة البحث كان لها دور في ارتكاب جرائم القتل؛ لأنهم يعانون من اضطرابات عقلية وذهانية واضطرابات في الشخصية تدفعهم إلى ارتكاب جرائم القتل .

جدول رقم (15) يوضح دافع الجريمة المادي والنفسي لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
المادي	35	%70
النفسي	5	%10
لا اعرف	10	%20
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد تأثروا بالدافع المادي في ارتكاب جرائم القتل, فقد بلغ عددهم **35** وبنسبة **70%** اما المبحوثون الذين أجابوا بلا أعرف فقد بلغ عددهم **10** وبنسبة **20%**. والمبحوثون الذين تأثروا بالدافع النفسي في ارتكاب الجريمة بلغ عددهم 5 وبنسبة **10%**. وهذا يؤشر لنا أن من أهم الدوافع التي تدفع الأفراد الى ارتكاب جرائم القتل هو الدافع المادي لدى عينة البحث؛ لأنهم يبحثون عن المال بالدرجة الأساسي، وعدم وجود مورد معيشي لهم؛ لأن العامل الاقتصادي له أهمية كبيرة للفرد في استقرار حياته وكذلك انخفاض المستوى المعيشة لمرتكبي الجريمة؛ وهذا يثبت أن الفقر له دور مؤثر وفاعل في ارتكاب الجرائم .

جدول رقم (16)يوضح تأثير الوعي الثقافي لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	**35**	**%70**
كلا	**6**	**%12**
لا اعرف	9	%18
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد بينوا أن تأثير الوعي الثقافي له تأثير في ارتكاب جريمة القتل, فقد بلغ عددهم **35** وبنسبة **70%**. أما الذين أجابوا بلا أعرف في تأثير الوعي الثقافي في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **9** وبنسبة **18%**. أما الذين أجابوا بعدم التأثر بالوعي الثقافي في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **6** وبنسبة **12%**. وهذا يؤشر لنا أن للوعي الثقافي أثرا واضحا في ارتكاب جرائم القتل؛ لأن بعض الجرائم تتطلب مستوى معينا من الوعي الثقافي لمرتكبي الجريمة.

جدول رقم (17) يوضح ضعف التوجيه والتنشئة الاجتماعية في ارتكاب الجريمة لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	**21**	**%42**
كلا	**11**	**%22**
لا اعرف	**18**	**%36**
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد تأثروا بضعف التوجيه والتنشئة الاجتماعية لدى عينة البحث في ارتكاب جرائم القتل؛ فقد بلغ عددهم 21 بنسبة 42**%** . أما الذين أجابوا بلا أعرف في ضعف التوجيه والتنشئة الاجتماعية في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **18** بنسبة **36%**. أما الذين أجابوا بضعف التوجيه والتنشئة الاجتماعية في ارتكاب

جريمة القتل فقد بلغ عددهم **11** بنسبة 22%. وهذا يؤشر لنا أن ضعف التوجيه والتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في ارتكاب جريمة القتل والتنشئة الأسرية الخاطئة وغياب الأب والأم عن الأبناء كلها ساعدت في ارتكاب جرائم القتل .

جدول رقم (18) يوضح تأثير الفقر لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	**35**	**%70**
كلا	**5**	**%10**
لا اعرف	**10**	**%20**
المجموع	**50**	**%100**

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد بينوا أن الفقر له تأثير كبير في ارتكاب جرائم القتل, فقد بلغ عدد المبحوثين الذين أجابوا بأنهم تأثروا بالفقر في ارتكاب جرائم القتل **35** بنسبة **70%**. أما الذين أجابوا بلا أعرف في تأثير الفقر في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم 10 بنسبة 20%. أما المبحوثون الذين أجابوا بأن الفقر ليس له أثر في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **5** وبنسبة **10%**. وهذا يؤشر لنا أن غالبية مرتكبي جرائم القتل لدى عينة البحث يعانون من الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي والمعاشي لهم؛ مما يدفع بهم الى ارتكاب الجرائم ولا سيما القتل ، وهذا يفسر النتيجة السابقة في دافع الجريمة المادي.

جدول رقم (19)

يوضح ضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	**21**	**%42**
كلا	**14**	**%28**
لا اعرف	**15**	**%30**
المجموع	**50**	**%100**

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد تأثروا بضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية الحكومية, فقد بلغ عدد المبحوثين الذين أجابوا بأنهم تأثروا بضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية في ارتكاب جرائم القتل **21** وبنسبة **42%**. أما المبحوثون الذين أجابوا بلا أعرف في ضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **15** وبنسبة **30%**. اما المبحوثون الذين أجابوا بأن الأجهزة والمؤسسات الأمنية ليس لها دور في ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **14** وبنسبة **28%**. وهذا يؤشر لنا بأن غالبية مرتكبي جرائم القتل تأثروا بضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية في ارتكاب الجريمة وكلما ضعفت الأجهزة والمؤسسات الأمنية ساعد ذلك على ارتكاب جرائم القتل ، ولكن هذا لا يشكل سبباً رئيساً,

فمن الممكن أن يعمل الضبط القيمي الاجتماعي كعامل ضبط للسلوك حتى في غياب المؤسسة الأمنية او ضعف أجهزتها.

جدور رقم (20) يوضح ضعف المحاسبة الحكومية وفرض العقوبة لمرتكبي الجرائم لدى عينة البحث

البيانات	العدد	النسبة المئوية
نعم	24	%48
كلا	17	%34
لا اعرف	9	%18
المجموع	50	%100

تبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين تأثروا بضعف المحاسبة وفرض العقوبة, فقد بلغ عدد المبحوثين الذين أجابوا بأنهم تأثروا بضعف المحاسبة وفرض العقوبة في ارتكاب جرائم القتل؛ إذ بلغ عددهم **24** بنسبة **48%** أما المبحوثون الذين بينوا أنه ليس لضعف المحاسبة وفرض العقوبة تأثير في شيوع ارتكاب الجريمة فقد بلغ عددهم **17** وبنسبة **34%.** أما المبحوثون الذين أجابوا بلا أعرف في ضعف المحاسبة وفرض العقوبة فقد بلغ عددهم **9** وبنسبة **18%.** وهذا يؤشر لنا بأن غالبية المبحوثين لدى عينة البحث ممن ارتكبوا جرائم القتل بسبب اضطراب الظروف الأمنية التي سادت في المجتمع العراقي، فقد عاش المجتمع حالة من الفوضى المجتمعية ولا سيما في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وعليه يتضح أن لضعف المحاسبة الحكومية وفرض العقوبة تأثيرا واضحا في ارتكاب الجرائم.

جدول (21) يوضح ترتيب النسب المئوية الأعلى في ارتكاب جريمة القتل

ت	المتغيرات	أعلى نسبة مئوية
1-	مكان وقوع الجريمة	%86
2-	ديانة المبحوثين	%80
3-	خطاب المؤسسات الإعلامية	%72
4-	العلاقات الأسرية	%72
5-	الفقر	%70
6-	الوعي الثقافي	%70
7-	دافع الجريمة	%70
8-	البطالة	%64
9-	دور القيم الاجتماعية	%60
10-	توزيع المهن	%60
11-	اقامة المبحوثين	%60
12-	أوقات الفراغ	%56

13-	الصحة الجسمية والنفسية	%56
14-	الحالة الاجتماعية	%56
15-	توزيع الاعمار	%50
16-	تأثير الاضطرابات السلوكية	%48
17-	ضعف المحاسبة وفرض العقوبة	%48
18-	ضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية	%42
19-	ضعف التوجيه والتنشئة الاجتماعية	%42
20-	الحالة التعليمية	%14

يتضح من الجدول اعلاه أن أعلى نسبة من المتغيرات المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل كانت لمكان وقوع الجريمة, فقد حصلت على أعلى نسبة مقدارها(86%) وهذا يوضح لنا أن البيئات الاجتماعية الحضرية تكون فيها نسبة زيادة كبيرة في عدد السكان, وتكثر فيها جرائم القتل وضعف الأجهزة الأمنية وبالتالي تكون أقل ضبطاً من البيئات الريفية. وكذلك حصلت ديانة المبحوثين على نسبة (80%) وهذا يوضح لنا أن النسبة الأكثر في ارتكاب جرائم القتل هم من ديانة المسلمين بسبب الفهم الخاطئ للنصوص الدينية لمرتكبي الجرائم. وتليها المؤسسات الإعلامية التي حصلت على نسبة مقدارها(72%) وهذا يوضح أن لهذه المؤسسة دوراً خطيراً ومؤثراً في تشكيل الدافعية لارتكاب جرائم القتل؛ ذلك لأن الخطاب الإعلامي التحريضي الذي بدأ ينتشر بغياب الرقابة والنقد والتحليل الأمر الذي تسبب بالفوضى في مجتمعنا العراقي؛ مما شوه الوعي بشكل عام لدى الأفراد. .واتضح من الجدول أن نسبة ضعف القيم الاجتماعية في ارتكاب جرائم القتل؛ إذ بلغت مقدارها (60%) وهذا يؤشر لنا أن غالبية المبحوثين قد بينوا بأن ضعف القيم الاجتماعية لها تأثير كبير في ارتكاب جرائم القتل. كما اتضح من فحص البيانات أن أقل نسبة كانت للحالة التعليمية, فقد حصبت العينة يقرأ ويكتب على نسبة مقدارها (14%) وهذا يؤشر أن للمستوى التعليمي تأثيراً أضعف من العوامل الأعلى التي سبقتها، وهذا يعني أن ضعف القيم الاجتماعية يؤدي الى ارتكاب جرائم القتل، وهذا الأمر يؤكد أن ضعف القيم الاجتماعية للأفراد قد يسهم في ارتكاب جرائم القتل، وكذلك فإن هناك دوافع اجتماعية تسهم في ارتكاب الجريمة وهي في أساسها تضعف القيم الاجتماعية؛ مما يؤدي الى ارتكاب الجريمة؛ وهذا يؤكد أن الدوافع الاجتماعية لارتكاب جرائم القتل تتعلق بشكل مباشر او غير مباشر بالقيم الاجتماعية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- تبين من الدراسة الميدانية أن البيئات الاجتماعية الحضرية تكون فيها نسبة زيادة كبيرة في عدد السكان وتكثر فيها جرائم القتل وضعف الأجهزة الأمنية وبالتالي تكون أقل ضبطاً من البيئات الريفية.

2- كشفت لنا الدراسة الميدانية أن النسبة الأكثر في جرائم القتل من ديانة المسلمين بسبب الفهم الخاطئ لمرتكبي جرائم القتل للنصوص الدينية في المجتمع العراقي، والشيء الآخر ارتباطهم بشيوخ رجال الدين ممن يعطون فتاوى خارج إطار الدين الإسلامي بارتكاب جرائم القتل بدوافع طائفية ومذهبية .

3- تبين من العمل الميداني أن المؤسسة الإعلامية كان لها دور خطير ومؤثر في تشكيل الدافعية لارتكاب جرائم القتل ولاسيما عند الشباب؛ لأن الخطاب الإعلامي التحريضي الذي بدأ ينتشر بغياب الرقابة والنقد والتحليل؛ الأمر الذي تسبب بالفوضى في مجتمعنا العراقي؛ مما شوه الوعي والثقافة بشكل عام لدى الأفراد.

4- تبين من الدراسة الميدانية لنا أن غالبية مرتكبي جرائم القتل قد بينوا بأن ضعف القيم الاجتماعية لها تأثير كبير في ارتكاب جرائم القتل، وكلما تمسك الفرد بالمنظومة الدينية والقيمية (العادات والتقاليد) ابتعد عن ارتكاب الجرائم بمختلف انواعها.

5- كشفت لنا الدراسة الميدانية بأن أوقات الفراغ والدافع المادي والبطالة والفقر والمشاكل الأسرية كانت من الدوافع المؤثرة والفاعلة لمرتكبي جرائم القتل ، وهذا يؤشر لنا غياب العمل والتعلم وفهم الحياة وتفكك العلاقات الأسرية بغياب الهدف والجدوى من الحياة.

توصيات الدراسة

1- توجيه المؤسسات الإعلامية في تعديل الخطاب الإعلامي التحريضي الذي يدفع الأفراد الى ارتكاب جرائم القتل بطريقة غير مباشرة او ضمنية والتأكيد على ذلك ضمن لائحة السلوك المهني الإعلامي .

2- على المؤسسات الدينية ارشاد المجتمع والأفراد بالمنظومة القيمية الإيجابية ونشر ثقافة التسامح ونبذ العنف والكراهية.

3- على صناع ومتخذي القرارات في الدولة تفعيل السياسات الاجتماعية العامة في البلد للقضاء على الفقر والبطالة والحد من أوقات الفراغ وتقوية المؤسسة التعليمية والعمل على توعية الاسرة في التنشئة الاجتماعية .

4- على منفذي البرامج الارشادية والتوعوية في السجون اشراك السجناء فيها بشكل تفاعلي وليس بطريقة التلقين.

5- على الأجهزة والمؤسسات الأمنية الإسهام في غرس قيم المواطنة ضمن القيم الاجتماعية وتعزيز فرض القانون وحماية جميع أفراد المجتمع من دون تميز.

قائمة المصادر

-Atkin son P، و Hamer Newyork.sley M. (2007). *Ethnogr aply*. Rutledge newyork.

-clemmer d. (1960). *the prison commanity socond printing*. new york.

-h. j. (1946). *social institions.* lincoln: Univ of nabraska press.

-Hunter, & etal. (1976). *Encyclopedia ofanhropology.* New york.

-Morris M. (2012). *Concise dictionary of social and cultural anthropology*. Wiley- black well uk.

-parsons T، shils E. (1958). *general theoral of ation*. harvard univ press.

-ابو عامر م. (1981). دراسة في علم الإجرام والعقاب. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

-الاسدي ع. (2013). ثقافة السجن. بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.

-الجوهري م. (2011). علم الإجرام. القاهرة: دار الايمان للطباعة.
-الخزاعي أ. (2016). السلوك الإجرامي العوامل المؤثرة فيه وطرق الوقاية منه. بغداد: دار ضفاف للنشر والتوزيع.
-الدوري ع. (1989). علم العقاب ومعاملة المذنبين (المجلد 1). الكويت، الكويت: ذات السلاسل.
-الشاذلي ف. (2007). أساسيات علم الإجرام والعقاب (المجلد 1). منشورات الحلبي الحقوقية.
-الصيفي ع. (1973). علم الإجرام . القاهرة دار المعارف للنشر والتوزيع.
-الفاضل م. (1965). المبادئ العامة في قانون العقوبات المقارن (المجلد 4). بيروت.
-المرصفاوي ح. (1973). الإجرام والعقاب في مصر. الإسكندرية للنشر والتوزيع.
-جعفر ع. (1980). علم الإجرام والعقاب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
-جعفر ع. (بلا تاريخ). علم الإجرام والعقاب. بيروت: المؤسسه الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
-حسني م. (1973). شرح قانون العقوبات القسم العام (المجلد 3). القاهرة.
-خليفة أ. (1959). النظرية العامة للتجريم. القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع.
-دردوس م. (2006). الموجز في علم الإجرام. ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.
-دياب ف. (1980). القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميجاني لبعض العادات الاجتماعية (المجلد 2). بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر.
-زايتلن أ. (1989). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. (د. محمود عودة، و د.ابراهيم عثمان، المترجمون) ذات السلاسل، عمان.
-طالب أ. (2003). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع.
-نشأت ح. (2011). *علم الانثروبولوجيا الجنائي دار الثقافة للنشر والتوزيع* (المجلد 2). عمان.
- المرهج , الحسين سعيد عبدالهادي (2024) . المسؤولية الاجتماعية للاذعات العراقية في ترسيخ القيم الاجتماعية / دراسة تحليلية لإذاعة الرابعة fm على الفيس بوك .بحث منشورفي مجلة لارك , المجلد(16)عدد(2) ج2 .
- الشمري, معالي حميد , محي , سامر (2011) . جرائم الشرف في ظل التشريعات العربية والعالمية , بحث منشور في مجلة واسط للعلوم الإنسانية – المجلد (7) العدد(18) .